برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/6/Add.2
25 August 1997
ORIGINAL: FRENCH

مالي

الموجز

ارتكز برنامج **البرنامج** في مالي خلال السنوات ا خيرة على أنشـــطة الغـذاء مقـابل العمل، وذلك عن طريق مشروعه المتعدد ا هداف، ومؤخراً عن طريق عملية منطقـــة مالي ٥٨٠٤ التي أجازها **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الثانية في عـــام ١٩٩٧، والتي تتمثل في إعادة اللاجئين إلى مواطنهم ا صليـــة ومســاعدة الســكان المتــأثرين بالاضطرابات ا هلية والذين آثروا البقاء في مواطنهم. وشملت التدخلات المدعومة مـن البرنامج المنطقة الواقعة شمال خط العرض ١٤°. وفيما يخص ا نشطة المقبلة، يقـترح البرنامج تحديداً جغرافياً على نحو أفضل في المناطق ا ربع المستفيدة في الشـمال، أي مناطق تمبكتو، وكيدال، وغاو، وموبتي، التي تتسم بالعجز الهيكلي في ا غذية وتمتـــاز بشدة صعوبة بيئتها، وارتفاع مؤشرات الفقر فيـــها. وســيجري تعزيــز دور النســاء باعتبارهن مستفيدات على نحو مباشر وغير مباشر.

وسيتألف برنامج البرنامج من عنصرين، وهما:

١ - تقديم مساهمة سنوية في إطار برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب، الــذي يوفــر الحلــول لمشكلات انعدام ا من الغذائي العابر؛

٢ - برنامج يرمي إلى التخفيف من وطأة الفقر وانعدام ا من الغذائي لدى السكان المســتفيدين في الشمال، وذلك عن طريق ما يلي: (١) برنامج الغذاء مقابل العمل (في إطار التنمية والبيئـــة) لمساعدة السكان على التصدي على نحو أفضل للتقلبات المناخية؛ (٢) تقديم المساعدة للمقـــاصف المدرسية في الشمال؛ (٣) برنامج يعنى بالتغذية والصحة. ويجري حالياً البحـث مــع الحكومــة والجهات المانحة في إمكانات تقديم المساعدة لهذين النشاطين ا خيرين.

وسيشكل مخطط الاستراتيجية القطرية ا ساس للبرنامج القطري المقبــل للفـترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ والذي سيعرض على **المجلس التنفيذي** في أكتوبر/ تشرين ا ول ١٩٩٨. ويقدر الحجــم الكلــي للبرنامج بزهاء ٠٠٠ ٤٤ طن لفترة أربع سنوات.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programa Mundial de Alimentos

Programme

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا: M. Zejjari رقم الهاتف: 6513-2201

منسق عمليات مالي: L. Bjorkman رقم الهاتف: 6513-2244

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

A

المقدمة

١- تقع مالي، وهي بلد شاسع غير ساحلي، في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان عدد سكانها ٩,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ حيث كانت الكثافة السكانية ٧,٣ شخص في الكيلومتر المربع. وتشمل مالي ثلاث مناطق متميزة، وهي المنطقة الصحراوية في الشمال (التي تمثل ٦٦ في المائة من المساحة الكلية للبلد ويعيش فيها ١٣ في المائة من السكان)، والمنطقة السهلية في شرق البلاد ووسطها (وتحتل ١٦ في المائة من أراضي البلد ويعيش فيها ٣٩ في المائة من السكان)، والمنطقة السودانية في غرب البلاد وجنوبها (١٨ في المائة من أراضي البلد ويعيش فيها ٤٨ في المائة من السكان).

٢- وتندرج مالي في فئة أقل البلدان نمواً، حيث تمثل أحد أشد البلدان فقراً في العالم. وتحتل المرتبة الحادية والسبعين بعد المائة من جملة ١٧٤ بلداً من حيث مؤشر التنمية البشرية المستديمة (٠,٢٣٣) في تقرير برنامج **الأمم المتحدة** الإنمائي لعام ١٩٩٦. حيث قُدِّر متوسط دخل الفرد في عام ١٩٩٤ بما يضاهي ٠٠٠ ١٢٥ فرنك أفريقي أي ٢٥٠ دولاراً في السنة. ومنذ عام ١٩٩٤، أخذ الاقتصاد ينتعش بمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو ٤٥ في المائة في السنة.

٣- ويشغل الإنتاج الزراعي نحو ٨٠ في المائة من السكان الشباب نسبياً (إذ أن ٥٠ في المائة منهم دون سن الخامسة عشرة من العمر)، الذين يسجلون معدل نمو مرتفع (٣,٧ في المائة في السنة)، ونسبة عالية من الأمية (٧٧ في المائة)، حيث يندرج معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أقل المعدلات في العالم (٤٢ في المائة) كما يتسم بالفارق الكبير بين الفتيان (٥٠ في المائة) والفتيات (٣٩ في المائة).

انعدام الأمن الغذائي، والفقر والجوع

انعدام الأمن الغذائي على الصعيد القطري

٤- على الرغم من الإمكانات الزراعية (٨ ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، يمكن زراعة ٠٠٠ ٥٦٠ هكتار منها بالري) والرعوية الضخمة، يعيش عدد كبير من السكان في ظل انعدام الأمن الغذائي. وتتميز المناطق القاحلة وشبه القاحلة بعجز هيكلي في معدل هطول الأمطار، ويزداد الحال تعقيدا نتيجة لوقوع الجفاف بين الحين والآخر وخطر التصحر الذي يهدد هذه المناطق بصفة مستديمة.

٥- ويخضع إنتاج المحاصيل تماما للتقلبات المناخية، إذ يتباين تبعا لغزارة الأمطار وتوزيعها في الزمان والمكان، وذلك علاوة على المخاطر الحقيقية المتمثلة في الكوارث الطبيعية (كالجفاف، وآفة الجراد، والفيضانات التي يتعرض لها البلد. إلا أن المواسم الزراعية الخمسة المنصرمة كانت جيدة أو متوسطة، حيث أدت إلى تحقيق فائض في الإنتاج بصفة عامة مع أنه يخفي فوارق إقليمية كبيرة بين الشمال، الذي يمتاز بالعجز الهيكلي، والجنوب. والحال أنه حتى في سنوات

الغلات الجيدة تظل هنالك جيوب تسود فيها المجاعة. وتظهر أرقام إنتاج الحبوب عجزاً هيكلياً، وكبيراً نسبياً في مناطق كيدال، وتمبكتو، وغاو، وبدرجة أقل في منطقة موبتي.

٦- ويظل في البلد عجز في الأرز، وخصوصاً القمح اللذين يشكِّلان القدر الأكبر من الواردات التجارية والمعونة الغذائية. وانخفض حجم الواردات التجارية من ٠٠٠ ١٨٥ طن من خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٠٠٠ ١٠٠ طن خلال عامي ١٩٩٥-١٩٩٦.

٧- وتواجه مالي في مضمار تحقيق الأمن الغذائي طويل الأجل تحدياً متمثلاً في مضاعفة الإنتاج الغذائي ضعفين منذ الآن وحتى عام ٢٠١٠. وتفيد الدراسة التي أجرتها **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** بعنوان "الزراعة في العالم: آفاق عام ٢٠١٠" أن الإنتاج الوطني من المحاصيل سيبلغ نحو ٣,٤ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠- أي ما يضاهي متوسط الإنتاج خلال التسعينات مرة ونصف - ويتمثَّل تحدٍ آخر في التصدي للخطر الدائم والحقيقي الذي يكمن في احتمال حدوث أزمة غذائية كبيرة نتيجة لوقوع كارثة طبيعية كبرى (ولاسيما الجفاف).

الفقر وانعدام الأمن الغذائي

٨- وتفيد نتائج الاستقصاء المالي عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة الذي أجري في عام ١٩٩٤، وعلى أساس أن عتبة الفقر ١٥٤ دولاراً في السنة، أن ٦٩ في المائة من سكان مالي فقراء مقابل ٤١ في المائة في عام ١٩٨٩، أي بزيادة الفقر إجمالاً بنسبة ٢٨ في المائة وبمعدل ٤ في المائة في السنة في المتوسط. وينقسم السكان الفقراء إلى شطرين متساويين وهما الفقراء والفقراء المدقعين. ويبلغ عدد الفقراء المدقعين ٣,١ مليون نسمة. وينعكس إفقار السكان الماليين في نسبة الإنفاق الأسري في المتوسط على الغذاء، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٥٤ في المائة في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وتبلغ الميزانية المخصصة للغذاء في المتوسط ٨٣,٥ في المائة من الإنفاق الكلي لدى الفقراء و٨٦ في المائة لدى الفقراء المدقعين. ويندرج نصف عدد الفقراء في فئة الفقراء المدقعين.

٩- ويبين تحليل الفقر أن الفقر ظاهرة ريفية أساساً. ويشكل الفقراء ٩ في المائة من سكان المناطق الحضرية و٩١ في المائة من سكان المناطق الريفية التي يتركز فيها ٩٦ في المائة من الفقراء المدقعين. وينقسم سكان المناطق الريفية إلى خمس فئات اجتماعية اقتصادية تتميز كل فئة بسماتها الخاصة في مضمار الأمن الغذائي. وهذه الفئات هي: المزارعون في المناطق الواقعة على ضفاف النهر وروافده؛ والمزارعون في المناطق القاحلة؛ ومربّو الماشية؛ ومربّو الماشية الرُحَّل، وصيادو الأسماك.

١٠- ويتبيّن من الاستقصاء الديموغرافي والصحي الذي أجري خلال عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ أن معدل وفيات الأطفال (في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥) ١٢٣ في الألف، ومعدل وفيات الصبية ٢٣٨ في الألف، وأن الأخير يتضاعف مرة ونصف المرة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. ويشكِّل سوء التغذية أحد أسباب ارتفاع معدل الوفيات هذا، حيث يعاني ٢٣ في المائة من الأطفال الماليين من سوء التغذية الحاد كما يعاني طفل من كل طفلين تقريباً (٤٧ في المائة) في نفس السن من سوء التغذية المزمن. وتشمل الخدمات الصحية (التي يقل نطاقها عن ١٥ كيلومتراً) ٣٩ في المائة من السكان، وتتيسَّر المياه الصالحة للشرب لأقل من ٤٥ في المائة حسب أرقام سنة ١٩٩٤.

١١- وتظل نسبة الأمية عالية (٧٧ في المائة)، وخصوصاً لدى النساء (٩٠ في المائة). والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ضعيفا جداً على الرغم من بعض الدلائل التي تشير إلى إحراز تقدم في هذا الصدد، ففي عامي ١٩٩٤-

١٩٩٥ بلغ المعدل الإجمالي ٣٩ في المائة بينما بلغ ٤٢ في المائة في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، مع الفارق الكبير بين معدل التحاق الفتيان (٥٠ في المائة) ومعدل التحاق الفتيات بالمدارس (٣٤ في المائة). ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في المناطق الحضرية ثلاثة أضعاف المعدل نفسه في المناطق الريفية. وتسجل مناطق موبتي، وغاو، وكيدال، وتمبكتو أقل معدلات الالتحاق بالمدارس.

١٢- ويتعين على أشد المناطق عجزاً من الناحية الغذائية أن تؤوي من الآن وحتى نهاية عام ١٩٩٧ اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥٠ والذين نزحوا نتيجة للاضطرابات الأهلية.

أحوال النساء

١٣- تمثل النساء أكثر من نصف عدد الفقراء، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية سلبية تماماً بالنسبة لهن، إذ تبيِّن نسبة عالية جداً من الأمية لدى النساء، وعدم توافر فرص التدريب والإعلام، وضعف الحالة الصحية للنساء وصعوبة سبل حصولهن على وسائل الإنتاج (الأراضي والتكنولوجيا) والدعم المؤسسي (الائتمانات، والخدمات التقنية والإدارية)، كما أنهن يخضعن لعديد من القيود الاجتماعية الثقافية. وتمثل النساء ٤٦ في المائة من السكان النشطين، حيث يضطلعن بالعمل أساسا في ثلاثة فروع من الأنشطة، وهي الزراعة (٧١ في المائة)، والصناعات الحرفية (١٢ في المائة)، والتجارة (٩ في المائة).

١٤- وتسهم النساء على نطاق واسع في تحقيق الأمن الغذائي الأسري. ولئن كن معفيَّات من أنشطة إعداد الأراضي (كالحراثة واستصلاح الأراضي) فإنهن يضطلعن بالمقابل بجميع الأعباء الزراعية (كالبَذْر، وإزالة الأعشاب، والحصاد، وتخزين المحاصيل وصونها) والرعوية الأخرى (مثل سقي الماشية، وحلبها، وتغذيتها).

١٥- وبخلاف هذه الأنشطة، تمارس النساء أنشطة اقتصادية أخرى كالجنْي، والصناعات الحرفية، والتجارة الصغيرة النطاق، وزراعة الخضر والبقول والفواكه. وهنالك تطور مؤاتٍ لاضطلاع النساء بقدر أكبر من المسؤولية في اقتسام الأعباء والأنشطة المثمرة.

١٦- وترأس النساء نحو ١٠ في المائة من الأسر. وتتفاوت هذه النسبة بصورة ملموسة من منطقة إلى أخرى بحسب السمات الاجتماعية الاقتصادية المميزة لهذه المناطق. وفضلاً عن ذلك، فإن المسؤوليات الملقاة على عاتق النساء تزداد حجماً عندما يصبحن رئيسات أسر نتيجة لهجرة الرجال خلال مواسم البطالة وفترات القحط. وفي حين أن ثلثي النساء اللاتي يرأسن الأسر يعشن في المناطق الريفية فإن أكثر من ٩٤ في المائة من النساء اللائي يرأسن أشد الأسر فقراً، واللائي يمثلن ١٠ في المائة من الأسر، يعشن في الريف. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن الأرامل يشكلن أغلبية وسط النساء اللائي يرأسن الأسر (٤٨ في المائة).

١٧- ويرد نصف الدخل السنوي للأسر التي ترأسها النساء من مشروعات غير زراعية، حيث تمثل المرتبات ١٦ في المائة، وتمثل التحويلات المتلقاة من أسر أخرى أو من مهاجرين ١٥ في المائة، ولا تمثل الزراعة سوى ٨ في المائة من هذه الدخول الأسرية، في حين أن ٣٦ في المائة من النساء اللاتي يرأسن الأسر يعملن في القطاع الزراعي. وتبين هذه الحالة مدى ضآلة العائدات التي يحققنها من النشاط الزراعي مع أن الأسر التي يرأسها الرجال تحقق ثلث دخلها تقريباً من هذا النشاط نفسه.

الخلاصة

١٨- يعيش أشد السكان فقراً في المنطقة الواقعة شمال خط العرض ١٤° شمالاً، ولاسيما في كيدال، وتمبكتو، وغاو، وموبتي التي تتسم أيضاً بشدة انخفاض المؤشرات الاجتماعية والتفاوت بين الجنسين. وتمتاز هذه المناطق بصعوبة بيئتها، وتعرضها للجفاف، والتصحر، وهجرة الأيدي العاملة منها بصفة موسمية أو دائمة. وخلَّفت فترات الجفاف المتتالية آثارها في هذه المنطقة، إذ لايزال معدل التهطل ضعيفاً ولا يزال انخفاض منسوب نهر النيجر، الذي يشكِّل عنصراً جوهرياً في زراعة الأراضي التي يغمرها الفيضان والزراعة المرويَّة، مستمراً. وأدّت فترات الجفاف المتعاقبة والتصحر، عن طريق تأثيرهما على الغطاء النباتي، وزيادة تدهور الحالة نتيجة لانعدام الأمن في المنطقة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، إلى هلاك قدر كبير من الماشية التي تشكِّل عنصراً أساسياً في زراعة الأراضي التي يغمرها الفيضان في المناطق الشمالية من البلد. وتفيد تقديرات نظام الإنذار السريع في حالات وقوع المجاعة أن عدد سكان المناطق الريفية المعرضين لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة بلغ ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٥، وأن عددهم بلغ ١,٤ مليون شخص في عام ١٩٩٦، وأن ٤٦ في المائة منهم كانوا معرضين بدرجة عالية أو إلى أقصى درجة لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة.

الأولويات والسياسات الحكومية

السياسة العامة

١٩- يمكن تلخيص الخطوط العريضة للسياسة العامة للحكومة في ما يلي:

- زيادة سرعة النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي؛
- مواصلة وتعزيز العملية الديمقراطية؛
- تحسين رفاهية السكان عن طريق التخفيف من وطأة الفقر والنهوض بالتنمية البشرية المستديمة؛
- حماية البيئة؛
- تنمية الموارد البشرية عموماً والنهوض بها؛
- تعزيز دمج النساء والشباب في الحياة العملية.

٢٠- وتحقيقاً لهذه الأهداف الإنمائية، ستضطلع الحكومة بالاستراتيجيات المستعرضة التالية:

- تحقيق اللامركزية، باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين البلاد من تعزيز الديمقراطية، والتنمية انطلاقاً من هموم المجتمعات المحلية، الحضرية والريفية على السواء، وبناءً على إمكانات هذه المجتمعات المحلية؛
- انسحاب الدولة من القطاع الخاص وتعزيز القطاعين الخاص والتعاوني؛
- تعزيز مشاركة النساء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

•ترشيد إدارة الموارد الطبيعية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

٢١- وفيما يخص محاور العمل على سبيل الأولوية التي حددتها الحكومة **ومنظومة الأمم المتحدة**، فإن مذكرة الاستراتيجية القطرية (١٩٩٨-٢٠٠٢) تركّز على التنمية الريفية والبيئية؛ والموارد البشرية؛ والبنية الأساسية؛ ودعم القدرات المؤسسية؛ وخطة العمل من أجل المرأة وتوطيد دعائم السلام.

٢٢- وتندرج استراتيجية البرنامج في هذا الإطار، وسيجري تعزيزها عن طريق استكمال عملية تطبيق اللامركزية التي أدت فعلاً إلى إنشاء ٦٨٢ كوميونة، وتشكل هذه الكوميونات البنيات الأساسية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتعنى تدخلات البرنامج بقطاعي التنمية الريفية، والموارد البشرية، بغية تعزيز أحوال النساء، وتوطيد السلم.

التنمية الريفية – البيئية

٢٣- ترد الأهداف والاستراتيجيات المحددة للأعوام العشرة ١٩٩٥-٢٠٠٥ في المخطط التفصيلي للتنمية الريفية كما يرد تحديد كيفية تنفيذها في خطة عمل وزارة التنمية الريفية والبيئية التي تتبع لها المديرية القطرية لمشروعات البرنامج المعروفة باسم "المديرية القطرية للبرنامج".

٢٤- وفي هذا البلد الزراعي الحرجي الرعوي يشكل الأمن الغذائي أحد الشواغل الرئيسية التي تشغل الحكومة، ويتمثل الهدف الرئيسي المحدد لقطاع التنمية الريفية في تحسين الدخول والأحوال المعيشية للسكان بما يمكّن من تحقيق تنمية بشرية مستديمة وعادلة. أما الاستراتيجيات التي تناسب البرنامج بصفة خاصة، فتتعلق بالتحكم في المياه، والبنيات الأساسية الريفية، وإخراج المناطق الريفية من عزلتها، وحماية البيئة.

الموارد البشرية

٢٥- يعتمد النهوض بالموارد البشرية على التنمية، وتوفير التعليم الأساسي، والتدريب، ومحو الأمية، وتطوير الخدمات الصحية الأساسية، والتحكم في النمو السكاني عن طريق تنفيذ سياسة وطنية في مجال السكان.

٢٦- **التعليم:** تضطلع الحكومة وكافة شركائها (ومنهم البرنامج)، وعلى رأسهم البنك الدولي، بإعداد خطة عشرية يتمثل أحد أهدافها الرئيسية في توفير تعليم أساسي جيد للأطفال، ولاسيما الفتيات، بحيث يمكن رفع المعدل الإجمالية للالتحاق من ٤٠ في المائة إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨، ورفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس من ٣٤ إلى ٦٨ في المائة. وتولي الحكومة عناية خاصة لتعليم الفتيات، حيث نظمت في هذا الخصوص حملة وطنية للتوعية على نحو موازٍ لإنشاء خلية خاصة في إطار وزارة التعليم الأساسي وإعداد خطة عمل لتعليم الفتيات، وستدمج خطة العمل هذه في الخطة العشرية. إلاَّ أن كافة الأطراف الفاعلة المعنية تجمع على الاعتراف بأن أهداف الخطة لن تتحقق في بعض المناطق، ولاسيما مناطق الشمال، ما لم تنشأ مقاصف مدرسية.

٢٧- **الصحة والتغذية:** فيما يخص هذا القطاع، تعد الحكومة وشركاؤها أيضاً خطة عشرية إلاَّ أن سير العمل أقل تقدماً في هذا الصدد. وتبعاً لتنفيذ الخطة بصورة ملموسة، سيَبُتُّ البرنامج بشأن الدور المحدد الذي سيؤديه في سياق التكامل مع الشركاء الآخرين.

خطة العمل من أجل النهوض بالمرأة

٢٨- تدرك الحكومة تماماً دور النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد كما تدرك أن هنالك عوامل اجتماعية ثقافية متعددة تحدَّ من إنتاجية النساء. ولتذليل هذه المعوقات، أُعِدَّت في عام ١٩٩٦ خطة العمل من أجل النهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وتحدد هذه الخطة ستة مجالات باعتبارها ذات أولوية، وهي مجالات التعليم، والصحة، وحقوق المرأة، والنهوض الاقتصادي، والمشاركة في الحياة العامة، والبيئة. وأنشأت الحكومة في مايو/ أيار ١٩٩٣ مفوضية النهوض بالمرأة وأقيمت فروعها في الأقاليم؛ وتضطلع بإدارتها امرأة مفوضة بدرجة وزير.

٢٩- وتشكل هذه المبادرات أساساً استراتيجياً متيناً لتوجيه أنشطة البرنامج على نحو أفضل لصالح النساء مع مراعاة الواقع الثقافي للبلد.

سياسات الأمن الغذائي

٣٠- في سبيل التصدي لانعدام الأمن الغذائي الهيكلي والظرفي، أنشأت الحكومة والجهات المانحة في عام ١٩٨٢ هيئة للتشاور والعمل المشترك في إطار برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب، وهو برنامج فريد يتولى البرنامج أمانته الدائمة. وكان الهدف الرئيسي من برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب، الذي أنشئ في أوج الأزمة الغذائية، والذي يُمَوَّلُ من الأموال النظيرة لبرنامج المعونة، يتمثل في تحسين الأمن الغذائي للسكان عن طريق المراهنة بصفة رئيسية على تحرير أسواق المحاصيل وما ينجم عنه من تأثير إيجابي على إنتاج الأغذية.

٣١- وفي الوقت نفسه، مكَّن برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب من إنشاء نظام للأمن الغذائي يقوم على الآليات التالية: نظام الإنذار المبكر، ونظام المعلومات عن الأسواق، وإعادة تنظيم مكتب الحاصلات الزراعية في مالي، ومخزون الأمن على الصعيد الوطني الذي يديره مكتب الحاصلات الزراعية في مالي.

٣٢- وقد تم سحب برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب، الذي أجازت الحكومة والجهات المانحة خطة عمله الخاصة بالمرحلة الخامسة (١٩٩٧-١٩٩٩)، من إصلاح الأسواق ليركِّز على تعزيز الأمن الغذائي. وفضلاً عن ذلك، ستتكفل استمرارية البرنامج عن طريق اضطلاع الحكومة تدريجياً بتحمل النفقات المترتبة على تشغيل الأجهزة التابعة لهذا البرنامج.

سياسات المعونة الغذائية

٣٣- تندرج سياسات المعونة الغذائية التي تتبعها الحكومة أيضاً بصفة رئيسية في إطار مشروع إعادة تنظيم سوق الحبوب. ويتولى مكتب الحاصلات الزراعية إدارة مخزون الأمن الغذائي القطري، الذي تموله الجهات المانحة المعنية بمشروع إعادة تنظيم سوق الحبوب، والذي انخفض حجم متطلباته من ٥٠٠ ٥٨ إلى ٠٠٠ ٣٥ طن (من الدخن والذرة الرفيعة) في عام ١٩٩٥. وتتمثل تدخلات مكتب الحاصلات الزراعية في عمليات التوزيع المجاني، والبيع بالتدخل المباشر في السوق، والبيع عن طريق المناقصات، وذلك بناءً على المشروعات (التوصيات) المقدمة من مصادر موثوق بها (مثل نظام الإنذار المبكِّر، ونظام المعلومات عن الأسواق، ونظام الإنذار السريع في حالات وقوع المجاعة، والتشخيص الدائم في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل وغيره.). وفيما يخص

مشروعات المعونة الغذائية، فإنها تقدم أساساً من البرنامج في إطار المشروع مالي ٢٢٣١. وتمثل هيئة التشاور الدائم في إطار برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب الآلية اللازمة للتنسيق وضمان انسجام مشروعات وبرامج المعونة المقدمة من مختلف الشركاء مع السياسة الحكومية، حيث تنطوي عمليات الشراء المحلي التي تجرى في هذا الصدد على أهمية خاصة.

٣٤- ويتيح حجم مخزون الأمن الغذائي الوطني للبلد مواجهة الأزمات الغذائية الظرفية والمحلية، كما يمكِّنه في حالات الأزمة الخطيرة من الاستجابة الأولية في انتظار استيراد كمية كبيرة من السلع الغذائية.

٣٥- وأصبح المشروع مالي ٢٢٣١ – "التنمية الريفية": الذي تضطلع وزارة التنمية الريفية بتنفيذه منذ مدة طويلة، والذي يقوم على مبدأ الغذاء مقابل العمل، يشكل جزءاً لا يتجزأ من عمليات هذه الوزارة، مما يدل على الأهمية التي توليها الحكومة لهذا المشروع.

تقييم النتائج التي أحرزها البرنامج حتى تاريخه

٣٦- منذ عام ١٩٦٤، أُجيز ٢٨ مشروعاً بلغت قيمتها الكلية ١٨٩ مليون دولار أمريكي، ١٥ في المائة منها (٢٨ مليون دولار أمريكي) في إطار عمليات الطوارئ، و٧٨ في المائة (١٤٧ مليون دولار أمريكي) منها مشروعات إنمائية، و٧ في المائة (١٤ مليون دولار أمريكي) في شكل مشروع إقليمي لعملية ممتدة يجري تنفيذه منذ منتصف عام ١٩٩٧ لمساعدة اللاجئين والنازحين العائدين واستقرارهم ومساعدة جزء من السكان الذين آثروا البقاء في شمال البلاد. وشكل هذا المشروع الأخير (العملية الإقليمية الممتدة مالي ٥٨٠٤) ومشروعان آخران (هما مالي ٢٦٢٨/ برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب، ومالي ٢٢٣١) المجري الذي تركزت فيه معونة البرنامج خلال السنوات العشر المنصرمة.

المشروع مالي ٢٦٢٨ – الأمن الغذائي، وتثبيت الأسعار وإعادة تنظيم سوق الحبوب

٣٧- شرعت الحكومة بالاشتراك مع عدد من الجهات المانحة (البرنامج، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، وكندا، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة) في مشروع إعادة تنظيم سوق الحبوب في عام ١٩٨٢ حيث كانت أرقام الحبوب تسجل عجزاً، وذلك بهدف ترشيد نظام المعونة الغذائية برُمَّته في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إلى جانب التصدي في الوقت نفسه لحالات الطوارئ.

٣٨- وأسهمت المرحلة الأولى من هذا المشروع (١٩٨٢-١٩٨٧) في تحرير تجارة الحبوب تدريجياً بفضل تدابير المصاحبة وترشيد أداء أجهزة الدولة. ووجهت المرحلة الثانية منه (١٩٨٨-١٩٩٠) لتعزيز القدرات التجارية للقطاع غير الحكومي (أي القطاعين التعاوني والخاص) وإنشاء أجهزة مثل نظام الإنذار المبكر، ونظام المعلومات عن الأسواق، ولتعزيز عناصر المرحلة الأخيرة منه في الوقت نفسه.

٣٩- وركَّزت المرحلة الثالثة (١٩٩١-١٩٩٣) على النهوض بإمكانات التخزين في القطاعين التعاوني والخاص، وتعزيز قيمة السلع الغذائية المحلية، وتنمية الصفقات الثلاثية ودراسات قطاعات الأعمال. وانصب تركيز المرحلة الرابعة (١٩٩٤-١٩٩٦) على تحديث سوق الحبوب. ومكنت هذه المرحلة من البدء في نقل المسؤوليات والأعباء الملقاة

على عواتق المانحين المعنيين ببرنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب إلى الشركاء الماليين. وستركز المرحلة الحالية التي تستغرق ثلاث سنوات على دعم نظام الأمن الغذائي وتنمية قطاعات الأعمال وترشيد أداء الأجهزة.

٤٠- ويضطلع البرنامج بدور أساسي في برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب باعتباره جهة مانحة (حيث أسهم بمبلغ ٤,٧٥ مليار فرنك افريقي حتى عام ١٩٨٩، أي بنسبة ١٥ في المائة من مجموع مساهمات الجهات المانحة) وبوصفه محرّكاً للتشاور فيما بين الجهات المانحة وشريكا في إدارة الأموال المتولدة عن البرنامج. ونظراً لأن برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب أثبت جدواه باعتباره نظاماً للتشاور بشأن المعونة الغذائية، ومكّن من معالجة المشكلات الأساسية لتسويق الحبوب ورفع مستوى الأمن الغذائي، فإنه كثيراً ما يحتذى به كنموذج حيث أصبح معروفاً في أوساط المانحين الذين يواصلون دعمهم له. وتكمن أصالة هذا البرنامج وفعاليته في ما يلي من عناصر: تحويل المعونة الغذائية إلى نقد بصورة متسقة تماماً مع تعزيز الإنتاج المحلي للحبوب؛ وإتاحة موارد كبيرة، يمكن برمجتها وتعبئتها في سبيل مصاحبة قوارات وتدابير التعديل التي يتفق عليها؛ التشاور المنتظم والتنسيق بين الجهات المانحة تحت إشراف البرنامج الذي يتولى أعباء الأمانة الدائمة للبرنامج؛ الحوار الدائم مع الحكومة والتحكم في معطيات الحالة الزراعية الغذائية.

المشروع مالي ٢٢٣١ – التنمية الريفية

٤١- إن هذا المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٦ دخل مرحلة توسعه الرابع. وفيما يلي توزيع تكاليفه بحسب المراحل:

مالي ٢٢٣١ (١٩٧٦-١٩٨٠): ١٠,٨٦٦ مليون دولار؛ مالي ٢٢٣١ – (التوسع الأول) (١٩٨٠-١٩٨٣): ٢٤,١٩٨ مليون دولار؛ مالي ٢٢٣١ (التوسع الثاني) (١٩٨٤-١٩٨٨): ٣٩,٣٧٥ مليون دولار؛ مالي ٢٢٣١ (التوسع الثالث) (١٩٨٩-١٩٩٣): ٣٥,٦٢٦ مليون دولار ؛ مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع) (١٩٩٤-١٩٩٧): ١٤,١٠٢ مليون دولار.

٤٢- وتميزت كافة مراحل المشروع بتنفيذ عناصر عديدة أدت في حينها، ومع مراعاة الأولويات المقررة، إلى تغيير أوضاع محددة وإجراء استقصاءات تقنية وإيفاد بعثات للتقييم أو الإعداد.

٤٣- ومكنت المرحلة الثالثة من هذا المشروع من دعم البرنامج الحكومي للتنمية الرامي إلى تنمية الأنشطة الجماعية للمزارعين، وذلك بصفة رئيسية عن طريق المشروعات الفرعية التالية: التدريب، وإقامة البنية الأساسية للاتصال، ودعم الإنتاج الزراعي وتحسين الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية، وحماية الغابات وتجديدها. وتعثر تنفيذ هذه المرحلة نتيجة للاضطرابات الأهلية التي أدت إلى عدم الاستقرار في المناطق الشمالية في مالي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤. وخلال هذه المرحلة أتاحت الأموال النظيرة الناجمة عن بيع جزء من المعونة الغذائية تمويل نحو ٥٠ مشروعا من المشروعات التي تعود مبادرتها إلى مستوى القاعدة. ونفذت هذه المشروعات أساسا في المنطقتين السادسة والسابعة (تمبكتو وغاو). وبلغ مجموع القروض المقدمة ٦٧٧ مليون فرنك افريقي وقدم معظم هذه القروض في المناطق التي عانت من الاضطرابات، ونزوح السكان والأضرار المادية التي نجمت عنها.

٤٤- ويرتكز التوسع الرابع على تعبئة السكان الريفيين في سبيل تحقيق المبادرات الإنمائية التي يتخذونها. ويتمثل هدفه على المدى الطويل في التوصل تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بصفة مستديمة، وتحسين الدخول والظروف المعيشية للسكان المعنيين والمعرضين للقيود البنيوية المتعلقة بالتقلبات المناخية والتدهور البيئي. ويشمل هذا التوسع سبع

مناطق و١٣٠ دائرة معرضة للمخاطر. ويتألف المشروع من أربعة عناصر وزِّعت عليها الموارد بتخصيص ٥٣,٨ منها للإنتاج الزراعي، و٣٣,٢ في المائة للبيئة، و٩ في المائة للبنية الأساسية الاجتماعية، و٤ في المائة للتدريب.

النتائج

٤٥- اضطلعت بعثة الاستعراض الإداري في أبريل/ نيسان ١٩٩٢ باستعراض النتائج التي تمخضت عنها المرحلة الثالثة، كما أجرت التحليل التمهيدي للمرحلة الرابعة. واستنتجت البعثة أن "أهداف المشروع التي ترتكز على السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كانت ولا تزال صالحة؛ وأن التركيز على التحكم في المياه يفي تماماً بمتطلبات الإنتاج الزراعي؛ وأنه حيثما نفذت هذه الأنشطة أثبت المشروع جدواه بصورة عملية وإيجابية للغاية، وأنها ربَّما تشكل أعظم ما حققه المشروع من نجاح". إلاَّ أنه تبين أن هنالك فارقاً كبيراً بين الأهداف المنشودة من توزيع السلع الغذائية والمنجزات المحققة في الميدان.

٤٦- ومن المقرر للمرحلة الرابعة أن تستغرق أربع سنوات ويجري خلالها توزيع ما مجموعه ١١٥ ٣٠ طناً من الحبوب، أي بواقع ٥٠٠ ٧ طن تقريباً في السنة. وخلال السنوات الثلاث الأولى تبلغ الكمية الموزعة فعلاً نحو ٠٠٠ ٥ طن في السنة (انظر الملحق ٢). وتعزى هذه الحالة بصفة خاصة إلى أحداث خارجة عن نطاق المشروع، ومنها الاضطرابات الأهلية وانعدام الأمن في الشمال، والتي حالت دون وصول الموظفين الوطنيين وموظفي البرنامج إلى مواقع المشروع؛ والتأخير في عمليات الشراء المحلية في الفترة التي أعقبت تخفيض قيمة الفرنك الافريقي وذلك نتيجة لزيادة الأسعار المتعلقة بتكاليف النقل؛ والمعوقات ذات الصلة بوسائل الاتصال (مثل النقل عن طريق الملاحة النهرية أثناء موسم الجفاف) والجدول الزمني للزراعة؛ وعدم كفاية الموارد المتاحة للبرنامج والذي أدى إلى تخفيض مشروعات التنمية في إطار البرنامج بصفة عامة.

الرصد والتقييم

٤٧- جرى في إطار هذا المشروع تقديم عدد ضخم من الطلبات والنظر فيها. وتمت الموافقة على ثلث هذه الطلبات (٠٠٠ ٢ من ٠٠٠ ٦ طلب، انظر الملحق ٣). وتتجلى في ذلك محاسن المشروع ومواطن ضعفه. وذلك أن من الصعب إقامة نظام بحيث يكون قادراً لا على متابعة حركة الأغذية وجمع المعلومات الأساسية الأخرى فحسب، بل وكذلك على إيجاد الحلول للمسائل ذات الصلة بتوجيه الفائدة الاجتماعية الاقتصادية نحو المستفيدين، والفوائد غير المباشرة، وقواعد العمل في كل منطقة، وعلى التمكين في الوقت نفسه من تعديل معايير الاختيار بالنسبة لمشروع ينطوي على معاونة ٠٠٠ ٢ نشاط من الأنشطة الموزعة في ٢٤ باباً فرعياً.

٤٨- استثمرت الحكومة والبرنامج في إنشاء نظام للرصد والتقييم، ولكن بقدر أقل مما نصت عليه خطة العمليات؛ وأُنشئ قسم للرصد والتقييم في إطار الإدارة القطرية لمشروعات البرنامج. وعُيِّن موظفون في هذه الإدارة القطرية وفروعها الإقليمية للتنسيق. ويجري إعداد تقارير فصلية ونصف سنوية على النحو المطلوب وتقديمها بصفة منتظمة. غير أن الوقت لم يكن كافياً لتحليل البيانات الأساسية التي جمعت من هذه التقارير. وبدأ المكتب عمله كما تم تعزيز قدراته منذ عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فإن بذل مزيد من الجهود وتوفير التدريب أمران أساسيان لتحسين فهم الآثار المباشرة وخصوصاً غير المباشرة بغية تحسين أداء المشروع.

توجيه المشروع لمنفعة المستفيدين

٤٩- تبين المعطيات عن التوزيع بحسب عناصر الأنشطة والأبواب الفرعية أن الإنتاج الزراعي يمثل أهم عنصر، إذ يستأثر بنسبة ٦٢ في المائة من الأغذية الموزعة (مقابل النسبة التي كانت مقررة أصلاً والبالغة ٥٤ في المائة)، تليه المعونة المقدمة لصالح البيئة (٢٠ في المائة مقابل النسبة المقررة أصلاً والبالغة ٣٣ في المائة). وعلى الصعيد الجغرافي شمل المشروع ثماني مناطق من بينها منطقة كيدال التي أنشئت حديثاً. وقد أدَّى ذلك، مع ارتفاع عدد المشروعات المتواضعة نسبياً إلى ذر الموارد. وتلقت المناطق الأربع في الشمال، التي تمثل أشد المناطق عرضة لانعدام الأمن الغذائي، نحو ٦٠ في المائة من الأغذية في نهاية عام ١٩٩٦.

٥٠- يقوم المشروع على مبدأ تقديم الطلبات من جانب المجتمعات المحلية. وفي هذه الحالة، وبالنظر إلى عدم إمكانية التحقق بصفة منتظمة من الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأعضاء المجموعات المتقدمين بطلب محدد، يجب الاعتماد على رأي المسؤولين عن المشروع. ومن ثم يظل التوجيه الجغرافي لمنافع المشروع أكثر ملاءمة من توجيهها داخل القرية. إلاَّ أن المعلومات الواردة تؤكد سريان العرف الجاري وفقاً للتقاليد الثقافية في المنطقة والمتمثل في اقتسام الأغذية المتلقاة مع الأشد فقراً الذين لا يشاركون أولا يستطيعون المشاركة في الأنشطة.

عدد المستفيدين

٥١- أجري بنهاية عام ١٩٩٦، توزيع نحو ٧,٦ ملايين حصة غذائية، ٩٦ في المائة منها في شكل برامج "الغذاء مقابل العمل". وتمثل الحصة الغذائية الأسرية يوم عمل. وعلى الرغم من أن نظام الرصد والتقييم لا يتيح الأرقام المضبوطة بشأن المدة التي يستغرقها نشاط بعينه أو مدة العمل الذي أوجده النشاط المعني، يمكن التأكيد عموماً بأن أي نشاط في هذا المضمار يهيئ في المتوسط عملاً وأغذية لمدة ٢٥ يوماً بالتقريب. وعلى ذلك، يتضح أن المشروع أوجد ٢٥ يوم عمل لعدد كلي مقداره ٣٠٤ ٠٠٠ شخص، أي لنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص خلال السنوات الثلاث الأولى. وبناءً على الافتراض بأن الحصة الغذائية يتقاسمها خمسة أشخاص، يمكن تقدير عدد المستفيدين بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في السنة. غير أن الأمر يزداد صعوبة فيما يخص تقدير عدد المستفيدين غير المباشرين الذي يتجاوز بالتأكيد إلى حد بعيد عدد المستفيدين المباشرين.

دور النساء

٥٢- تشير البيانات المتاحة إلى أن النساء يشكلن قرابة ٣٠ في المائة من المستفيدين. وتعزى هذه النسبة بصفة خاصة إلى طبيعة الأنشطة المدرجة في إطار المشروع. وعلى سبيل المثال، تتمثل هذه الأنشطة بصفة رئيسية، فيما يخص الإنتاج الزراعي الذي يستحوذ على الجزء الأكبر من الموارد، في أنشطة إعداد الأراضي (التي يضطلع بها الذكور دون الإناث) والتي تشكل أنشطة أساسية في سبيل البقاء على قيد الحياة في الظروف التي أضحت زراعة الأراضي التي يغمرها الفيضان في ظلها لا تفي بالاحتياجات . وفضلاً عن ذلك، فإن النساء اللائي يملكن رقعاً زراعية في إطار مخططات الري القروية يُشكّلن ظاهرة جديدة.

٥٣- ومع ذلك، يتضح أن النساء يضطلعن بدور مهم، باعتبارهن عاملات، أو مستفيدات، أو صاحبات مزارع، في إطار أنشطة مثل زراعة الخضر والبقول، وتثبيت الكثبان الرملية، والتدريب. وعن طريق عنصر التدريب، يقدم البرنامج دعمه إلى مشروع يعنى بمحو الأمية لدى النساء حيث يشارك فيه ٠٠٠ ٤ شخص في السنة.

٥٤- وتظل مشاركة النساء في الأنشطة متواضعة نظراً لتقسيم الأعباء بين الرجال والنساء. إلاَّ أنهن ينتفعن بقسط وافر من الفوائد المحققة على المدى الطويل والفوائد غير المباشرة الناجمة عن المشروعات المنجزة. ولتعزيز دور النساء بصورة فعلية في إطار البرنامج المقبل، ينبغي تطوير بعض عناصر المشروع الحالي وينبغي بالأحرى بدء مشروعات أخرى.

الوصل بين إعادة التأهيل والتنمية

٥٥- في عام ١٩٩٥، بدأ اللاجئون والنازحون في العودة إلى مواطنهم الأصلية. وأمكن للمشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع) استيعابهم عن طريق الموافقة على عدد من الطلبات (الثلث تقريباً بالنسبة لعام ١٩٩٦) التي أتاحت مساعدة العائدين إلى وطنهم. ضِف إلى ذلك أنه في انتظار تنفيذ العملية الممتدة ابتداءً من يوليو/ تموز ١٩٩٧، أجري تكييف المشروع للتشجيع على عودة اللاجئين وتلبية احتياجاتهم قصيرة الأجل في مرحلة إعادة توطينهم.

مواطن الضعف والقوة في المشروع

٥٦- تكمن قوة هذا المشروع، القائم على مبدأ الغذاء مقابل العمل، دون شك في ما حققه على الصعيد المادي حيث أدى إلى تعديل الظروف المحيطة والحياة بالنسبة لجزء كبير من السكان في سياق كان يقتضي الحال فيه تحول النظم الثقافية السائدة. ومن ناحية الأمن الغذائي، يبقى تأثيره طويل الأجل بصفة خاصة. وشكلت المعونة الغذائية وسيلة مهمة لتمكين السكان من إنجاز أنشطتهم في حينها، وخصوصاً في مناطق العجز الهيكلي. وكانت المشتريات المحلية في المناطق الأخرى من البلد مجدية. والمشروع مالي ٢٢٣١ الذي أصبح راسخاً في البلد مشروع فريد بمعنى أنه لم يتمكن من استيعاب مجموع الطلبات العديدة التي قدمت في إطاره.

٥٧- وشكلت كثرة المشروعات الصغيرة موطن القوة وكذلك نقطة الضعف الرئيسية. وذلك أنه على الرغم من وجود مكاتب فرعية لمكتب البرنامج ومكاتب حكومية نظيرة في المناطق التي نُفِّذَ فيها المشروع، وعلى الرغم من بذل جهود ملموسة، أدى ذَرّ الموارد بصورة حتمية (إذ شمل المشروع سبع مناطق، و٢٤ باباً فرعياً للأنشطة، وخطة عمليات مكثفة إلى حد ما) إلى إثارة الشكوك التي ينبغي تبديدها في المستقبل. ولا يبدو التوجيه التقني مرضياً، إذ يضطلع به أحياناً إداريُّو المكتب القطري للبرنامج الذين يتمتعون عموماً بالمؤهلات التقنية. وفيما يخص دمج النساء في الأنشطة، فإن المشروع الحالي يعتبر محدود المدى،وخصوصاً إذا كان من الضروري تعزيز دور النساء.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

الاستراتيجية المقترحة

٥٨- على الرغم من كفاية الإنتاج بصفة عامة منذ بضع سنوات، فإن الأمن الغذائي في مالي لا يزال هشّاً جداً نظراً لتأثر الإنتاج الزراعي بالتقلبات المناخية، والكوارث الطبيعية الكبيرة أيا كانت، وتنامي ظاهرة الفقر، واستفحال سوء التغذية وبصفة خاصة لدى أشد الفئات عرضة للمخاطر، ووجود مناطق تفتقر إلى الغذاء أو تعاني من العجز الغذائي الهيكلي، وعودة النازحين الذين نزحوا أصلاً نتيجة لانعدام الأمن في شمال البلاد. وينبغي للمعونة الغذائية المقدمة من البرنامج أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط والطويل، وإنشاء آلية لتمكين البلد من التصدي لأية أزمة غذائية كبيرة، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية البشرية المستديمة.

٥٩- ويتعلق الأمر بدعم وإعادة توجيه وترشيد التدخل السابق للبرنامج عن طريق برنامج مكوَّن من عنصرين هما: (١) تقديم الدعم لتعزيز نظام الأمن الغذائي والاستعداد للطوارئ عن طريق برنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب؛ و(٢) تقديم المساعدة الإنمائية المباشرة للسكان المعنيين في المناطق التي تعاني من العجز الهيكلي في الأغذية والمعرضة للتقلبات المناخية. وسيتيح هذا البرنامج ما يلي:

- تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة الخاصة بمنطقة معينة أو العامة الناجمة من الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها البلاد؛
- دعم قدرات السكان على مواجهة التقلبات المناخية، والتخفيف من وطأة الكوارث، والبقاء على قيد الحياة في ظل الظروف الصعبة المحيطة بهم؛
- تنمية الموارد البشرية في إطار دعم قطاعات التعليم والصحة والتغذية.

٦٠- وستشكل الاستراتيجية الواردة في هذه الوثيقة الأساس لإعداد البرنامج القطري الذي سيعرض على **المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٨ والذي سيغطي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

مجالات التدخل في المستقبل

دعم نظام الأمن الغذائي والاستعداد للطوارئ

٦١- يعنى العنصر الأول الذي سيواصل البرنامج في إطاره أداء دور مهم ببرنامج إعادة تنظيم سوق الحبوب، الذي يشكل إطاراً فريداً للتشاور بين الحكومة والمانحين فيما يخص الخطوط الرئيسية لسياسة مالي في مضمار الأمن الغذائي. يواصل هذا الإطار مساندة ودعم القدرات المؤسسية التي ينبغي لها أن تمكن مالي من التصدي لمشكلات انعدام الأمن الغذائي في ظل ظروف منطقة السهل.

٦٢- وفضلاً عن ذلك، وفي سبيل سد النقص في نظام الأمن الغذائي الذي يرتكز أساساً على برنامج إعادة تنظيم الحبوب، اتفقت الحكومة والمانحين على استحداث أدوات جديدة من شأنها أن تمكن الحكومة من مواجهة أي عجز كبير في الحبوب أو أية أزمة غذائية كبيرة. وهذه الأدوات هي: صندوق الأمن الغذائي، ووحدة المراقبة التابعة لمكتب الحاصلات الزراعية، ومخطط التدخل في الحالات الطارئة الذي سيشمل تحديد الدرجات المختلفة للأزمة الغذائية وتوزيع المسؤوليات على الأطراف المعنية فيما يخص التصدي للأزمة.

٦٣- ويتعين على البرنامج أن يواصل أداء دور مهم في إقامة هذه الأدوات الجديدة وفي التشاور بين المانحين والحكومة، وسيسهم البرنامج أيضاً في تمويل الصندوق المشترك باعتباره مانحاً مشاركاً في الجهود الدولية المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي في مالي.

المساعدات المباشرة من أجل التنمية

٦٤- إن المساعدة المباشرة المقدمة من البرنامج في السياق الحالي لتتدرج فعلاً في إطار استمرارية الانتقال إلى التنمية، وذلك بفضل الأنشطة الرامية إلى تيسير عودة اللاجئين، ودمج العائدين والسكان الذين آثروا البقاء في وطنهم والنهوض بهم. وخلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ أتاح المشروع مالي ٢٢٣١ تقديم مساعدة ملموسة للعائدين إلى موطنهم. وبنفس الروح تدعم العملية الإقليمية الممتدة أنشطة إنمائية في المناطق التي تجري فيها إعادة توطين العائدين.

٦٥- وسيهدف برنامج البرنامج إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستديمة للسكان المعنيين عن طريق الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي الهيكلي في المناطق التي تتسم بالعجز الهيكلي من الناحية الغذائية.

٦٦- وسيرتكز برنامج المساعدة المباشرة على ثلاثة محاور، وهي:

- **التنمية الريفية والبيئية**: ستستوعب أنشطة التنمية الريفية والبيئية نصف الموارد المقررة تقريباً وستدعم المبادرات على مستوى القاعدة التي تصوغها المجتمعات المحلية نفسها (طبقاً لسياسة تطبيق اللامركزية التي تتبعها الحكومة)، وذلك بناءً على صيغة "الغذاء مقابل العمل".
- **التعليم والتدريب** (للنساء والفتيات): بالنظر إلى الأولوية الموجهة من الحكومة والمجتمع الدولي في مالي لدعم التعليم في شمال البلد عن طريق المقاصف المدرسية، سيقدم البرنامج بالتشاور مع الحكومة مساهمته، وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وينبغي للدعم المقدم من البرنامج أن يركز على المبادرات المضطلع بها للحث على تعليم الفتيات.
- **الصحة والتغذية**: تضطلع الحكومة وشركاؤها بإعداد خطة عشرية لتنمية قطاع الصحة. وسيسهم البرنامج في تنمية هذا القطاع مع توخي أهداف تغذوية محددة للتخفيف من وطأة سوء التغذية الذي يصيب الأطفال والنساء بصفة أساسية.

طرائق التنفيذ

تحديد المناطق الجغرافية المستفيدة

٦٧- عملاً بالاستنتاجات الواردة في القسم المفرد لتقييم النتائج التي أحرزها البرنامج، ولزيادة تأثير المعونة عن طريق الرصد على نحو أفضل، سيقتصر البرنامج على أشد المناطق فقراً، التي تتسم بالعجز الهيكلي في الحبوب وكذلك بأقل مؤشرات التنمية البشرية، وهي المناطق الأربع المتمثلة في موبتي، وتمبكتو، وغاو، وكيدال.

أنشطة الغذاء مقابل العمل

٦٨- سترتكز الاستراتيجية هنا أيضاً وبصورة أساسية على المبادرات المتخذة على مستوى القاعدة والتي تدعمها أنشطة الغذاء مقابل العمل. وفيما يخص التوسع الرابع من المشروع مالي ٢٢٣١ الجاري تنفيذه، ستحدد خيارات معينة لتحقيق التآزر فيما بين الأنشطة المختلفة. وتوخياً لتحقيق تأثير ملموس، لا بد من الاضطلاع بقدر كافٍ من الأنشطة. وستحدد لكل منطقة أنشطة على سبيل الأولوية كما ستحقق اللامركزية بالنسبة للوحدات الإدارية مع مراعاة المهام والصلاحيات الجديدة المسندة إليها.

الرصد والتقييم

٦٩- سيؤدي تركيز نطاق التدخل وتضافر الجهود إلى تحسين الرصد وكذلك جمع وتحليل البيانات الضرورية لزيادة فعالية الإدارة. ومنذ فترة، وُضِعَت آليّات تتيح للمنظمات غير الحكومية ومشروعات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف أن تؤدي دور الوسيط بين المبادرات المتخذة على مستوى القاعدة والبرنامج. وعلى الحكومة والبرنامج مواصلة جهودهما لرفع مستوى أداء نظام الرصد والتقييم وفعاليته عن طريق تعزيز الوسائل التشغيلية المتاحة لديه، والاضطلاع ببرنامج مكثف للتدريب ويعني ذلك في الواقع مواصلة الجهود المبذولة فعلاً في إطار العملية الإقليمية الممتدة.

الفئات المعنية والنساء

٧٠- يتألف سكان المناطق الأربع المستفيدة أساساً من الفقراء والفقراء المدقعين الذين يستوفون المعايير المنصوص عليها في بيان رسالة البرنامج. ويتألف هؤلاء السكان من المزارعين، والمزارعين من مربِّي الماشية، ومربِّي الماشية الرحَّل، وصيادي الأسماك، والذين أخذ معظمهم يعود بعد نزوحهم خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢ دون أن يتغلَّبُوا على آثار الجفاف الذي وقع خلال عامي ١٩٨٤-١٩٨٥.

٧١- وستبذل جهود خاصة لتحديد المستفيدين داخل المنطقة المعنية بتدخل البرنامج بحيث يتسنى الوصول إلى أشد الفئات حرماناً. وتحقيقاً لذلك، يجب ألاَّ تُحوَّل الأنشطة لصالح القرى التي تميل نحو تكوين تجمعات لالتماس المساعدة من البرنامج.

٧٢- يتطور دور المرأة في مجتمعات السهل الإفريقي تحت تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمناخية التي خلّفت آثارها على هذه المنطقة خلال العقود الماضية، ونتيجة للجهود المبذولة للتوعية والتدريب والتعليم. وسيعمل

البرنامج في إطار خطة العمل من أجل النهوض بالمرأة، الموضوعة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، والاستراتيجية، والتدخلات التي يضطلع بها، على تعزيز هذا التطور عن طريق الإسهام قدر الإمكان في الحد من القيود المتعلقة بأوضاع النساء.

٧٣- ولزيادة نسبة النساء زيادة ملموسة ضمن المستفيدين على نحو مباشر، ستمنح الأولوية لاختيار الأنشطة التي يضطلعن عموماً بالمسؤولية عنها مثل زراعة الخضر والبقول والرش في إطار إعادة التشجير وتثبيت الكثبان الرملية، وذلك بالتعاون مع الوزارات التقنية المعنية، ومنسِّقات العمل النسائي في المناطق، والشركاء المنفذين. وفضلاً عن ذلك، سيدعم عنصر تدريب النساء.

التنسيق والتعاون

٧٤- يقترح في الاستراتيجية أن يُوَجَّه الجزء الأكبر من المعونة (٨٠ في المائة) للمشروعات التي تتولى تسييرها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والمتعددة الأطراف. وذلك من شأنه أن ييسر إدارة المشروع وأن يوفر أيضاً الإطار اللازم لتكامل المعونة الغذائية مع وسائل المعونة الأخرى، مثل توعية السكان، والتوجيه التقني، والدعم المالي، والائتمانات، وما إلى ذلك. وفيما يخص المناطق المستفيدة، فإن معونة البرنامج تتكامل فيها فعلاً مع المشروعات الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق التنمية الأوروبي، في حين يزمع التعاون مع برنامج التعاون الذي يعنى به صندوق الأمم المتحدة للطفولة، والبرنامج الخاص الممكنة لمنظمة الأغذية والزراعة، والمزمع تنفيذهما في القريب العاجل. وتجري مناقشات في الوقت الحاضر لبحث الطرائق لمزيد من التنسيق المنتظم مع مشروع الإنجازات الصغيرة الممول من صندوق التنمية الأوروبي، ومشروع دعم المبادرات المتخذة على مستوى القاعدة الممول من البنك الدولي.

٧٥- وفيما يخص تقديم الدعم للمقاصف المدرسية، ينبغي بالطبع أن يشكل ذلك الدعم جزءاً لا يتجزأ من نهج متكامل مثل الخطة العشرية لتطوير التعليم، التي تضطلع الحكومة والجهات المانحة بإعدادها في الوقت الحاضر.

٧٦- ويمكن لهذا التنسيق مع مؤسسات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف أن يحمل البرنامج على التدخل خارج نطاق المناطق المستفيدة المذكورة فيما تقدم. وستتخذ القرارات في هذا الصدد على أساس النظر في كل حالة على حدة وبمراعاة الطابع الاستثنائي لها.

الحصص الغذائية والمشتريات المحلية

٧٧- منذ عدة سنوات، يعتمد البرنامج حصصاً غذائية مكونة من الحبوب، والأسماك المعلَّبة والزيت النباتي. وعلى الرغم من تقدير المستفيدين لهذه الحصص الغذائية، فإن نسبة كلفة الزيت النباتي والأسماك المعلَّبة إلى فعاليتها (أي قيمتها الألفية) منخفضة، وخصوصاً بالنسبة للأسماك المعلبة. أما فيما يخص الزيت، فإن التقدم الذي يحرزه الإنتاج المحلي يسمح، على المدى المتوسط وفي حال توافر التمويل اللازم، بالإمداد به محلياً، ولو جزئياً.

٧٨- من البديهي في ظل الوضع القائم أن يستمر الإمداد بالحبوب عن طريق المشتريات المحلية من المناطق التي تحقق فائضاً في الإنتاج داخل البلد. وذلك أن عمليات الشراء المحلية هذه تتسم بجدواها الواضحة، وخصوصاً عندما تجرى في الوقت المناسب. وبالنسبة للبرنامج، تقاس هذه الجدوى بالأرباح المحققة من حيث كسب الوقت وتوفير تكاليف الشحن. أما بالنسبة للبلد، فإن مزاياها عديدة، ومنها خصوصاً توافق هذه المشتريات مع العادات الغذائية للسكان، وتشجيع الإنتاج

المحلي والصادرات (إمداد برامج البرنامج في البلدان المجاورة)، وتنمية القطاع الخاص عن طريق تزويد الاقتصاد الوطني بموارد مالية ضخمة تقسم بين المنتجين، وتجار المحاصيل، والناقلين، وشركات التعبئة وما إلى ذلك.

قدرات المكتب القطري للبرنامج في مالي

٧٩- أُجري مؤخراً تعزيز فريق موظفي البرنامج عن طريق تعيين موظفي البرنامج عن طريق تعيين موظفتين وطنيتين وموظف دولي، وعيِّن الأخير بصفة محددة لتغطية فترة العملية الإقليمية الممتدة. وسيحتفظ البرنامج بموظفيه العاملين في المناطق المستفيدة. وستعزز قدرات موظفي المكتب عن طريق توفير برنامج تدريبي.

إعداد برنامج قطري

٨٠- فيما يخص الغذاء مقابل العمل، ستجرى دراسات مخصصة لإيضاح بعض المشكلات الرئيسية ذات الطابع التقني (معايير العمل والمعايير التقنية) والتي تتعلق بتأثير المرحلة الحالية، وذلك بهدف ترشيد هذا المشروع. ويزمع أيضاً إجراء دراسات جدوى أولية (مثل الإمكانات التي يتيحها التوسع في زراعة الخضر والبقول مع تعديل الحصة الغذائية). وتجرى بالتنسيق مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى دراسة إمكانات تقديم مساعدة ملموسة للمقاصف المدرسية وفي مجالي الصحة والتغذية.

برمجة المعونة والموارد المطلوبة

٨١- سيتطلب البرنامج الكلي توفير ما مقداره ٠٠٠ ١١ طن تقريباً من الأغذية في السنة، موزعة على النحو التالي:

- الأمن الغذائي: ٦٠٠ ١ طن من الحبوب؛
- التنمية الريفية والبيئية: ٦٠٠ ٥ طن (من الحبوب، والأسماك[١]، والزيت)؛
- المقاصف المدرسية: ٥٠٠ ٢ طن (من الحبوب، والأسماك[١]، والزيت، والحليب، والسكر)؛
- الصحة والتغذية: ٣٠٠ ١ طن (من الحبوب، والأسماك[١]، والزيت، والحليب، والمغذيات الدقيقة).

المخاطر

٨٢- في حالة وقوع الجفاف لفترة مطوَّلة يمكن أن ينجم عن ذلك تأثير سلبي على قيام السكان بصيانة المنشآت التي يجري إنجازها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي في حالة وقوع أزمة غذائية هامة، أن تحل معونة غذائية ضخمة ومكلفة محل المشتريات المحلية.

٨٣- في حالة عدم تحديد شروط انسحاب البرنامج من قطاع التعليم بصورة واضحة منذ البداية فقد يصعب الانسحاب.

(١) ومن المقرر استبدال هذه السلعة الغذائية بسلعة أخرى.

٨٤- يمكن لاستكمال عملية تطبيق اللامركزية وإقامة سلطات محلية بصورة فعلية أن تؤثر على طرائق التدخل.

الملحق الأول

المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بحسب المناطق

المنطقة	عدد السكان في عام ١٩٩٦[١]		معدل الالتحاق بالمدارس في عامي ١٩٩٥/١٩٩٦[٢]			معدل وفيات الرضع والأطفال[٣]	معدل سوء التغذية لدى الأطفال حتى سن الثالثة[٤]	مدى العرضة للمخاطر وانعدام الأمن الغذائي في سنة ١٩٩٦[٥]		توصيات المعونة الغذائية المجانية ١٩٨٨/١٩٩٦[٦]
			المجموع	الفتيان	الفتيات			عرضة حادة	عرضة معتدلة	
	١٠٠٠ هكتار		(في المائة)							كيلوغرام/شخص
كايس	١ ٢٨٧	١٤	٣٥	٤٥	٢٤	٢٥٩	٣٨	صفر	١٠	١٠
باماكو	٨١٠	٩	١٣١	١٣٥	١٢٧	١٤٩	٢٩	صفر	صفر	صفر
كوليكورو	١ ٤٤٣	١٦	٤٤	٥٦	٣١	٢٣٢	٤١	صفر	صفر	٢٦
سيكاسو	١ ٥٩٩	١٧	٣٨	٤٨	٢٨	٢٣٢	٤٤	صفر	صفر	صفر
سيغو	١ ٦٢٤	١٨	٣٧	٤٥	٢٨	٢٧٤	٤١	٣	٦	١٣
موبتي	١ ٤٨١	١٦	٢٣	٢٨	١٨	٣٢٥	٤١	١٠	٢٣	٣٨
تمبكتو	٥١٥	٦	٢٣	٢٧	١٩	٢٣٧	٤١	٢٨	٢٤	٣٢
غاو	٣٦٢	٤	٣١	٣٩	٢٢	٢٣٧	٤١	٦١	١٤	٤٠
كيدال	٧٠	صفر	١٩	٢٥	١٣	٢٣٧	٤١	٨٣	١٧	٧٩
المجموع	**٩ ١٩١**	**١٠٠**	**٥١**	**٤٢**	**٣٣**	**٢٣٨**	**٤٠**	**٧**	**٨**	

المصادر:
(١) الإدارة الوطنية للإحصاء والحوسبة، مفوضية التخطيط
(٢) تقرير عن تحليل ا وضاع في مالي. **منظمة اليونيسيف**، ١٩٩٦
(٣) الاستقصاء السكاني والصحي ١٩٩٥/١٩٩٦
(٤) المرجع المشار إليه نفسه
(٥) بيانات نظام الإنذار المبكر في حالات وقوع المجاعة، ١٩٩٦.
(٦) توصيات المعونة الغذائية المجانية ١٩٨٨/١٩٩٥. نظام الإنذار المبكر.

الملحق الثاني

كميات الأغذية (الحبوب) الموزعة بحسب الفترات نصف السنوية والمناطق (المشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع))

المنطقة	النصف الأول من عام ١٩٩٤	النصف الثاني من عام ١٩٩٤	النصف الأول من عام ١٩٩٥	النصف الثاني من عام ١٩٩٥	النصف الأول من عام ١٩٩٦	النصف الثاني من عام ١٩٩٦	المجموع	بحسب المناطق
				(بالأطنان)				(في المائة)
كايس	٢٢٣	٤٩٠	٦٦٦	١٩١	صفر	٥٠٠	٢ ٠٧٠	١٤
كوليكورو	٣١٨	٣٣١	٥١٣	٢٩٢	٨٤	٣٧٧	١ ٩١٥	١٣
سيغو	٧٠٢	٢٨٣	٢٢٤	٢٨٠	٦٥٠	صفر	٢ ١٣٩	١٤
موبتي	٥٦٥	٥٠٩	٤٣١	٤٨٦	٨٤	٦٩٦	٢ ٧٧١	١٨
تمبكتو	١٩٧	١ ٠٩٢	٤٠٧	٣٨٥	صفر	٥٥٩	٢ ٦٤٠	١٧
غاو	٢٢٤	٢٥٢	٥٥	٩١٥	٣٧٤	١ ٨٤٢	٣ ٦٦٢	٢٤
المجموع	**٢ ٢٢٩**	**٢ ٩٥٧**	**٢ ٢٩٦**	**٢ ٥٤٩**	**١ ١٩٢**	**٣ ٩٧٤**	**١٥ ١٩٧**	**١٠٠**
بحسب الفترة	١٥	١٩	١٥	١٧	٨	٢٦	١٠٠	
نصف السنوية (في المائة)								

ملحوظة: أجري إعداد هذا الجدول على أساس توزيع **الحبوب فقط**.

وللحصول على الكمية الكلية الموزعة لكل السلع الغذائية المكونة للحصة الغذائية، يجب زيادة الأرقام بنسبة ٢٠ في المائة.

الملحق الثالث

عدد الطلبات المتلقاة والمجازة بحسب السنوات والمناطق (المشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع))

المنطقة	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦			المجموع		
	عدد الطلبات المتلقاة	عدد الطلبات المجازة	(في المائة)	عدد الطلبات المتلقاة	عدد الطلبات المجازة	(في المائة)	عدد الطلبات المتلقاة	عدد الطلبات المجازة	(في المائة)	عدد الطلبات المتلقاة	عدد الطلبات المجازة	(في المائة)
كايس	٢٧٤	٢١٤	٧٨	٢٨٦	٢٢٩	٨٠	٣٩٩	١٥٨	٤٠	٩٥٩	٦٠١	٦٣
كوليكورو	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سيغو	٢٣٧	٤١	١٧	١٦٣	٥١	٣١	١٧٤	٥٧	٣٣	٥٧٤	١٤٩	٢٦
موبتي	٢٨٣	١٨٥	٦٥	٤٢٦	١٨٣	٤٣	٨٧٩	٢٠١	٢٣	١ ٥٨٨	٥٦٩	٣٦
تمبكتو	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٢٤	١٤٨	٢٠	٧٢٤	١٤٨	٢٠
غاو	٥٥٠	١٧٨	٣٢	٤٣٣	٢٠٤	٤٧	١ ٣٤٥	٢٣٠	١٧	٢ ٣٢٨	٦١٢	٢٦
المجموع	**١ ٣٤٤**	**٦١٨**	**٤٦**	**١ ٣٠٨**	**٦٦٧**	**٥١**	**٣ ٥٢١**	**٧٩٤**	**٢٣**	**٦ ١٧٣**	**٢ ٠٧٩**	**٣٤**

الملحق الرابع

استخدام الأغذية (الحبوب) بحسب الأنشطة والمناطق (المشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع))

المشروعات الفرعية	النشاط	الكمية الكلية/ النشاط		كايس	كوليكورو	سيغو	موبتي	تمبكتو	غاو/كيدال
		(بالأطنان)	(في المائة)	(في المائة)					
الإنتاج الزراعي	مخططات الري القروية (مكتملة)	٢ ١٩٢	١٤	٢	٤	٢٢	٣٦	٣٢	٣
	مخططات الري القروية (جزئية)	١ ٤٠٦	٩	صفر	صفر	٢	١٣	١٦	٦٩
	مخططات الري القروية (جاهزة)	٢٤٩	٢	صفر	٢٠	صفر	صفر	٢١	٥٩
	السدود	٧٧٧	٥	٥	٤	٦	١٦	٢٣	٤٦
	القنوات	٥٥٠	٤	١	٣	٢٦	٣٣	٢٢	١٥
	رقع زراعة الخضر والبقول	٢ ٥٢٣	١٧	١٢	٢٤	٥	١١	١٧	٣٠
	خزانات مبنية من الحجر	٩٧٠	٦	٢٣	٤٥	٦	٥	٦	١٥
	تعميق البرك	٢٣٩	٢	١٠	٥	صفر	٤٣	١٥	٢٧
	إحياء المراعي المعمورة	١٧٥	١	صفر	صفر	١	٤١	٥٥	٣
	برك تربية الأسماك	٣٤٤	٢	صفر	٣	٧٠	٦	٢	١٩
	المجموع الفرعي	٩ ٤٢٥	٦٢	٧	١٣	١٢	١٩	٢٠	٢٨
البيئة	سدود صغيرة لمقاومة التعرية	٢ ٠١٥	١٣	٢٢	٣	٣٧	٢٥	٦	٧
	إعادة التشجير	٩٩٠	٧	٢٩	١٠	٢	٩	٤٢	١٠
	المجموع الفرعي	٣ ٠٠٥	٢٠	٢٤	٥	٢٥	١٩	١٨	٨
البنيات الأساسية الاجتماعية	مستودعات تخزين	٣١٩	٢	٣	١١	٢	٧	٢٢	٥٥
	آبار	٧٧٤	٥	٩	٥	٤	٢١	٧	٥٣
	حظائر التلقيح	٨	صفر	٣٨	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٣
	مسالك للانتجاع	٧٨	صفر	صفر	صفر	٢٥	صفر	صفر	٧٥
	طرق فرعية ريفية	٤٤٢	٣	٤٣	١٦	٢١	١٥	صفر	٥
	مراكز تدريب	٦١٧	٤	٥٨	٢٠	٨	٤	٢	٧
	المجموع الفرعي	٢ ٢٣٦	١٥	٢٨	١٢	٩	١٣	٦	٣٢
التدريب	مساعدة المرشدين الريفيين	٣٠٢	٢	١٩	٥٦	صفر	١	١٣	١١
	إدارة	٢٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣١	٦٩
	تقنيات زراعية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	تدريب زراعي	٣٧	صفر	٩	صفر	٥٥	٣٥	صفر	صفر
	مرشدات زراعيات	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠	صفر	صفر
	تدريب متعدد القطاعات	١٥١	صفر	٢	٣٦	١١	٥٢	صفر	صفر
	المجموع الفرعي	٥١٦	٣	١٢	٤٣	٧	١٩	٩	٩
	المجموع الكلي	**١٥ ١٨١**	**١٠٠**	**١٤**	**١٣**	**١٤**	**١٨**	**١٧**	**٢٤**